الفصل الثالث

مشكلة الندرة النسبية وأساليب مواجهتها

المبحث الأول : تحليل مشكلة الندرة بين الفكر الوضعى والإسلامى

- الفرع الأول : الفروض العلمية لمشكلة الندرة فى الفكر الوضعى
- الفرع الثانى : دور الغرب فى تعميق أزمة الندرة
- الفرع الثالث: بعض الآراء الإسلامية حول مشكلة الندرة

المبحث الثانى : أساليب مواجهة مشكلة الندرة

- الفرع الأول : الإطار العام لمواجهة مشكلة الندرة
- الفرع الثانى : التخطيط الاقتصادى فى مواجهة مشكلة الندرة

المبحث الأول

تحليل مشكلة الندرة بين الفكر الوضعى والإسلامى

الفرع الأول

الفروض العلمية للندرة النسبية في الفكر الوضعي

يرى منظرو الاقتصاد الوضعي، أن مشكلة الندرة النسبية مشكلة أزلية لا فكاك منها حتى لو لم تكن هناك كوارث، أو سوء توزيع لعائد الدخل القومي على الفئات المستحقة له.

وأساس المشكلة في نظرهم هو شح الطبيعة بالموارد، وتصاعد الحاجات الإنسانية إلى ما لا نهاية، وفى رأى البعض «أن العالم بحاجة إلى أن ينمى موارده إلى عشرات بل مئات المرات حتى يستطيع توفير مستوى المعيشة الذي يتمتع به أغنى أفراده الحاليين، لعامة أبناء الشعب»[1].

فالمشكلة تتلخص في شح الطبيعة من جانب، وعدم تناهى الحاجات من جانب آخر.

الرد على اتهام الطبيعة بالشح:

اتهام الطبيعة بالشح، يحمل موقفاً عدائياً تجاه الكون والبيئة بصفة عامة نتيجة فكرة الصراع مع الطبيعة، وكان من أثر ذلك أن تعامل الإنسان الغربي مع الموارد على نحو عنيف، فدمر الغابات، وألقى في البحر بالنفايات، ولم يبال بما تنفثه مصانعه في سموم في الهواء، ثم هو يحاول الآن إصلاح ما فسد، وبدأ الاهتمام بالبيئة ومشاكلها، ولكن بعد أن تعرض الكون لأخطار كادت أن تجعله غير صالح للحياة.

واتهام الطبيعة بالشح.. يؤدى بالإنسان إلى شعور سلبي ينتهي به إلى التراخي بدلا من التحفز، فحين يقول القرآن الكريم للإنسان أن الكون سخر من أجلك، وما عليك إلا البحث والتدبر كي تكتشف مكنون أسراره، يكون موقفه مشجعاً ومحفزاً أكثر من أن يقال له أنك والطبيعة في حالة صراع، وأن عليك قهرها حتى تشي إليك بأسرارها.

وهناك أثر سلبي لهذا الاتهام، حيث يجعل الإنسان في حالة يأس كامل، إذا لم يجد متطلبات حياته متاحة له بشكل مباشر.. فلا يحاول الكشف عن أسرار الموارد المحيطة به - كالبحار أو الغابات أو نباتات الأنهار - انتظارا للنموذج المثالي للإنتاج كما يتصوره في النموذج القائم في البلاد المتقدمة، أما إذا تعامل بالثقة في أن لدية مصادر للموارد وما عليه

---

١) الدكتور/ مصطفى كامل السعيد – مبادئ علم الاقتصاد – دار النهضة العربية – ص١١.

إلا أن يبحث ويبتكر وينتج، هنا سينطلق إلى التدبر الواعي في الكون حوله، والتحفز في اكتشاف أسرار الخير فيه واستثماره.

ويلاحظ على الفكر الوضعي أنه أطلق تعبير الشح بصفة عامة، ولم يفرق بين مصادر الموارد والسلع والخدمات المستفادة والمستغلة منها.

ويرد على اتهام الطبيعة بالشح من زاويتين:

الأولى: البعد العقدي الذي يرى أن الله عز وجل قدر في الأرض أقواتها على نحو يسع الإنسانية بكرم سابغ وإنعام متفضل لا يبلغ منتهاه إلى يوم القيامة.

الثانية: الوفرة قائمة في مصادر الموارد الطبيعية في مجموعها، والندرة كائنة في السلع والخدمات المستفادة من تلك المصادر، وتتوقف حدة مشكلة الندرة على مستوى كفاءة الإنسان في العمل والتنظيم ومدى التزامه بالقيم المحققة لعدالة التوزيع وشفافية المعاملات.

الرد على عدم تناهي الحاجات:

تتفق المدارس الوضعية على أن الحاجة بالمعنى الاقتصادي هي:

«كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد (أو مال) من الموارد الاقتصادية.

هذه الرغبة في ذاتها تتجلى في شعور بألم يلح على الفرد مما يدفعه إلى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور ومن ثم يمكن إشباع الحاجة»[1].

ويلاحظ على هذا الرأي:

- أن تقرير الحاجة يتوقف على الرغبة وحدها.. دون التفرقة بين الرغبة المشروعة وغير المشروعة.

- أن الحاجة لا تتوقف على الشعور بالألم الذي يلح على الفرد، وإلا كانت اقتصرت على الضرورات الملحة للبقاء في الحياة، بينما الحاجة تتجاوز في أحيان كثيرة مرحلة الضرورة إلى رغبات عدة.. منها التقليد.. المباهاة.. وغير ذلك.

ومن جانب آخر، ومع الإقرار بأن الحاجات الإنسانية متصاعدة دائما، إلا أن الاقتصاد الوضعي لم يراعى التفرقة بين الرغبة النفسية غير المتناهية في مطالبها، وتدرج مستويات الضرورة في تلك الحاجات، فحاجة إنسان إلى مسكن يأويه من العراء، لا تقاس بحاجة إنسان يرى أنه من الضروري أن يجدد (ديكور) مسكنه.

---

١) دكتور/ عادل حشيش – تطور الفكر الاقتصادى – دار النهضة العربية – بيروت – ص٤٤.

وهكذا. احتياج إنسان إلى طعام يكفيه، لا تقاس بحاجة إنسان إلى تغيير مستوى البروتين الحيواني في طعامه، فيتحول إلى لحوم النعام بدلا من لحوم الأنعام.. وهكذا .

وحاجة إنسان إلى ملبس يقيه برد الشتاء، لا يقاس بحاجة إنسان يريد أن يشترى إحدى لوحات كبار الفنانين ولو دفع في سبيل ذلك عشرات الملايين.

والحاجات قائمة على طموح إنساني غير متناه، وفرض بلوغ الإنسان أقصى حاجته حتى لا تكون هناك مشكلة اقتصادية، فرض غير واقعي.

والقول بأن المشكلة الاقتصادية تجد طريقها للحل حين يعيش عامة أبناء الشعب في مستوى أغنى أفراده يتجاهل حقيقة وواقع التشكيل الهرمي للمجتمع، والذي يعد ضرورة لاستقرار الأوضاع الاقتصادية، ما لم يكن التفاوت الطبقي ناتج عن ظلم فئة اجتماعية لفئة أخرى، فهذا الترتيب الهرمي قائم على أساس تبادل المنافع بين فئاته التي سخر الله عزوجل بعضها للبعض، ويستحيل معه أن يكون الناس على مستوى واحد من الغنى، وإلا لما أحتاج أحد منهم لعمل الآخر.

وأخيراً. طلب أن يعيش جميع أفراد المجتمع في مستوى أغنى رجل منه ـ برغم عدم واقعيته ـ سيؤدى إلى إسراف وتبذير وتبديد للموارد نتيجة للاستخدامات الترفيه المبالغ فيها عادة من جانب الأغنياء.

وأخيراً .. فإن الحاجات الإنسانية ليست على مستوى واحد من الأهمية، وإنما هناك مستويات لتلك الحاجات تتفاوت نسبياً من طبقة اجتماعية إلى أخرى، ومن فئة إلى أخرى داخل الطبقة الواحدة .

الفرع الثانى

دور الغرب في تعميق أزمة الندرة

«دخلت انجلترا وفرنسا في ميدان الكشف والاستعمار والتجارة الخارجية، وتألفت الشركات الكبرى للاستغلال، مثل شركة الهند الشرقية التي يرجع إليها في الواقع خضوع الهند للاستعمار البريطاني.

وعن طريق التجارة بأرباحها الخيالية تارة، ونهب البلاد التي تم غزوها وجلب المعادن النفيسة منها تارة أخرى، والاتجار في الملايين الكثيرة من الإفريقيين تارة ثالثة، زادت رؤوس الأموال واشتد ساعد الرأسمالية»[1].

وبخلاف الشواهد التاريخية التي أثبتت ضلوع الاستعمار الغربي في النهب المنظم للشعوب المستعمرة.. ما تزال هناك بعض من اتفاقيات التجارة العالمية تعطى الطرف الأقوى الحق في فرض السعر الأقل، وخير شاهد على ذلك سعر برميل البترول الذي كان الغرب يفرض له سعراً لا يزيد عن الدولارات الثلاث في أحسن مستويات كثافته ، فلما كشفت حرب أكتوبر ١٩٧٣ مدى إلحاح وضرورة البترول للغرب، فرضت الحرب سعرا أكثر عدالة يتراوح الآن بين ٢٤ وثلاثين دولاراً.

وفى الوقت الذي يستورد فيه الغرب برميل البترول بثلاثين دولاراً، فإن برميل المياة الغازية المستورد من أوروبا يتجاوز سعره ٧٠ دولاراً.

وتغليب المصلحة المادية العاجلة على البعد الإنسانى والأخلاقى في التوجه الاقتصادي الغربى يدفع به إلى تصرفات قد يكون له فيها مصلحة ولكن تعود على الإنسانية بالحرمان والخسارة ، مثل تعمد إلقاء بعض من المحاصيل الزراعية وغيرها في البحار للمحافظة على سعر مرتفع للسلع، وإعطاء المزارعين معونات تسمح لهم بالبيع بأقل من التكاليف الفعلية مما يضعها في منافسة غير متكافئة مع الدول النامية، وتقضى عليها بعرض أسعار تقل في مستوياتها عن الأسعار العادلة.

وافتقاد البعد الإيمانى في كثير من توجهات التسويق، دفع بالاستهلاك إلى مستويات عالية من الإسراف والتبذير، وخلف وراءة تأثيراً سلبياً على معدلات التلوث البيئى.

---

١) راشد البراوى – تطور الفكر الاقتصادى – دار النهضة العربية – الطبعة الأولى ١٩٧٦م – ص١٣٢.

وما تزال الولايات المتحدة الأمريكية رافضة للإنضمام إلى اتفاقية الحد من التلوث ، برغم أنها من أكثر دول العالم تلويثا للبيئة .

وتلعب الشركات عابرة القارات دوراً لا يقل خطراً وأهمية في تكريس التخلف في الدولة النامية واغتيال الفرص الوليدة للإستقلال الاقتصادي بالمنافسة الكاسحة أحياناً، وبأساليب لا تخلو من الاتهام في أحيان كثيرة.

إضافة إلى ما سبق ، فإن الفلسفة التسويقية الغربية التي تعتمد على تعظيم الربح بإثارة الرغبة المتلهفة على تصاعد الاستهلاك زادت من حدة المشكلة ، وأدت بالوحدات الإنتاجية إلى تنويع إنتاجها بغير ما ضرورة، وإضافة مزايا شكلية أو وهمية، تعمد بها إلى إثارة غريزة التطلع الاجتماعي، واستثمار الرغبة في الاستعلاء، من أجل التحريض على الشراء.

ويلاحظ ذلك جليا في بعض ماركات السيارات التي تغير أسماء موديلات سياراتها سنوياً، حتى يظل العميل فخوراً باستحواذه على أحدث موديل.

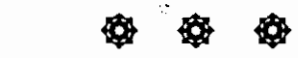

والإسلام يواجه ذلك كله بقيم إنسانية عالمية تعترف بالآخر وتحترم حقه في الحياة، ولا تسمح للأنانية أن تسيطرعلى توجهاتهاعلى حساب الآخرين، وتدعو إلى الحق وتسعى إلى العدل في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية .

كما لا يقر الإسلام الغش ولا يقبل ادعاء مزايا وهمية لمجرد إثارة الرغبة في الشراء، ولا يقبل بالتفاخر والترف، ويتسامى بالنظرة إلى الحياة ، فيرى فيها وسيلة لغاية بلوغ رضوان الله عز وجل وجنته ، ولا يجعل متع الحياة غاية في ذاتها .

الفرع الثالث

بعض الآراء الإسلامية حول مشكلة الندرة

تعددت آراء بعض المفكرين في الاقتصاد الإسلامي حول مشكلة الندرة النسبية ، بين منكر لوجود مشكلة الندرة أصلا ، وبين من يرى أنها ناجمة عن قصور في النشاط الإنساني الإنتاجي، أو افتقاد عدالة توزيع لعوائد عوامل الإنتاج .

وفيما يلى عرض لأبرز تلك الآراء، يليه التعقيب عليها ببعض الملاحظات.

١ ـ رأى يعترف بالندرة ويعتبرها عامل تحفيز للإنسان كى يعمل ويكد ويبتكر:

من أبرز الآراء، ما يراه البعض بأن مشكلة الندرة تشكل عامل تحفيز للإنسان للسعى والعمل، وإلا لحقت به آفات التراخى والتزهل والعجز .

«وهذا الأساس أخطر الأسس في الاقتصاد الإسلامي لأنه يواجه مشكلة الندرة باستنهاض همة الإنسان واستلهام طاقاته وجهده وعمله كي يقوم بواجب الخلافة عن الله في التعمير والإبداع والابتكار عن طريق العمل الإنساني المنظم المستمر كدحاً وكداً وكشفاً واختراعاً.

إن الفلسفة الاقتصادية الإسلامية ترى في الرضوخ لمشكلة الندرة قناعا يخفي الكسالى والعاجزون هروبهم من مسئولية الخلافة. ذلك أن الكون ملئ بالخامات والأقوات والخيرات التي تفي بحاجة الإنسان لو سلك إليها الطريق الذي بينه الله سبحانه ، وظاهرة الندرة كانت نتيجة لتراكمات من سلبية الإنسان وبطالته وكسله وعجزه وانشغاله بمشاكل سلبية تضاعف من حجم المشكلة كالحروب والترف المبالغ فيه واستحداث عادات ضارة في الاحتياجات كان من الواجب طرحها والاستغناء عنها»[١].

ويتفق مع هذا الرأي قول البعض «هذه الندرة هي التي تجعل إنتاجها عملية شاقة وممتعة في آن واحد، أما أنها شاقة فلأن الجهد المبذول من أى نوع هو عما شاق في حد ذاته، وكونها ممتعة فلأنها تأتى نتيجة ووفاقا للجهد، وهذه المشقة هي التي تدفع الإنسان إلى بذل الجهد والإنتاج، بمعنى لو أن كل الطيبات كانت حرة وافرة، تأتى بدون بذل جهد إنساني، لما استشعر الإنسان قيمتها، ولما أصبح لحياته أى نصيب إيجابي»[٢].

---

١) دكتور/ محمد صالح العنانى – الأسس الاقتصاديه الإسلاميه وتنظيم تطبيقها – ص٢١.

٢) يراجع فى ذلك تفصيلا: الدكتور/ حسن صالح العنانى – المرجع السابق.

وتمتاز تلك الآراء بأنها تلتقى مع اعتبار هام مستقر في شخصية الإنسان، ذلك أنه في أساس خلقته جبله الله على العمل والسعى، وحين لا يكون هناك هدف محفز يدفع الإنسان إلى العمل، فإن الإنسان يعيش حالة من الإحساس بالضياع والتفاهة وعدم جدوى الحياة، بما قد يدفعه أحيانا إلى الانتحار الذي تزداد نسبته في المجتمعات المترفة، والكون وان كان فيه مقومات الحياة، إلا أن السعى والعمل الإنساني يتحمل مسئولية الكشف وتحويل الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية، فيستثمر بذلك مقوماته الذهنية وملكاته الابتكارية وطاقته العضلية، بما يحفظ لها الحيوية وسلامة الصحة البدنية والنفسية.

وهناك إشارة لها مغزاها حول هذا التكوين النفسي للإنسان ـ الذي يشكل العمل لذة خاصة لدية ـ جاءت في حديث قدسي رواه الرسول ﷺ، فيما يلي نصه:

«عن أبى هريرة ﷺ، أن النبى ﷺ ـ كان يوما يحدث وعنده رجل من أهل البادية ـ أن رجلا من أهل الجنة، استأذن ربه في الزرع، فقال:

أو لست فيما شئت؟ قال: بلى، ولكنى أحب أن ازرع ـ فأسرع وبذر، فبادر الطرف نباته واستواؤه، واستحصاده وتكويره أمثال الجبال، فيقول الله تعالى: دونك يا ابن آدم، فإنه لا يشبعك شيء.

فقال الأعرابى: يا رسول الله، لا تجد هذا إلا قرشياً أو أنصارياً، فإنهم أصحاب زرع، فأما نحن فلسنا أصحاب زرع، فضحك رسول الله ﷺ» [البخاري].

وثمة ملحوظة هامة .. أن هذا الرأي يرى أزمة الموارد في السلع والخدمات المستثمرة والمستغلة، ولم يتعرض إلى أزمة في مصادر الموارد واتهامها بالشح.

٢ ـ آراء تعترف بالندرة وتحمل الإنسان مسئوليتها ويمكن تصنيفها إلى:

أ ـ آراء ترى أن الندرة سببها سوء التوزيع

ب ـ أراء ترى أن الندرة سببها قصور أداء في العمل والإنتاج

جـ ـ آراء ترى أن الندرة مردها إلى سوء علاقات التبادل الدولى

= والدكتور/ محمد حامد عبد الله – اقتصاديات الموارد – جامعة الملك سعود – الطبعة الأولى – متاحة فى مكتبة القاهرة الكبرى.

أ ـ الرأي الذي يرى أن مشكلة الندرة سببها سوء التوزيع :

«المشكلة الاقتصادية ـ وهي مشكلة الفقر ـ ليست كما تصورها الرأي التقليدي السائد بأنها مشكلة تعدد الحاجات وندرة الموارد ـ وإنما هي مشكلة سوء توزيع الثروة والدخول . وبعبارة أخرى هي مشكلة الإنسان وسوء تنظيمه الاقتصادي وهو الأمر الذي تداركه الإسلام منذ فجر التاريخ»[1].

ب ـ الرأي الذي يرى أن الندرة سببها قصور أداء في العمل والإنتاج

«المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية ـ ليست في الندرة النسبية في حد ذاتها، وإنما المشكلة في أسبابها وهي تتلخص بشكل مباشر في القصور أو التقصير في الجهد والعمل من جانب الإنسان. وهذا الأساس في تنظيم حركة المسلم كان مفهوماً ومقرراً في عصر النبي ﷺ وأصحابه وخلفائه الراشدين ويفسر ذلك ماعزى إلى عمر بن الخطاب حين صحح مفهوم واحد من الرعية أهمل في الجهد وقصر في العمل والسعي على رزقه فقال له عمر «علمنا أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة»» بل ماعزى إلى الرسول نفسه ﷺ حين سأل أحد المتفرغين للعبادة بالمسجد: من يعولك؟ فقال: أخي. فقال له رسول الله ﷺ : «أخوك أعبد منك»[2].

وقريب من هذا الرأي ما استدل به البعض من بيع الرسول ﷺ ممتلكات الرجل الذي جاء يسأله الصدقة ووجهه إلى العمل، هذه الحادثة هي دليل على أن علاج الفقر تبدأ بمسئولية الفقير»[3].

جـ ـ رأى يرى أن الوفرة أصل والندرة استثناء :

إن «الندرة النسبية ظاهرة لا شبهة فيها..فهي قائمة ، ولكن أسبابها التي تقدم ذكرها تنفى أن تكون أصلا من أصول الخلق ..أى أن تكون من ضوابط الخلق..وهذا يفسح المجال لإقرار ما تقدم بيانه من حيث إن الوفرة أصل من أصول الخلق»[4].

---

١) الدكتور / عبد المنعم الجمال – موسوعة الاقتصاد الإسلامي – دار الكتاب اللبناني بيروت – دار الكتاب المصري القاهرة – الطبعة الأولى ١٩٨٠م – ص٣٦.

٢) الدكتور/ حسن صالح العنافي – المرجع السابق – صفحة ٢٤.

٣) الدكتور/ رفعت السيد العوضي – الضوابط الشرعية للاقتصاد – سلسلة الدراسات والبحوث الاقتصادية رقم ٥ – رمضان ١٤١٨هـ يناير ١٩٩٨م – ص٣٩.

٤) الدكتور عيسى عبده إبراهيم – الاقتصاد الإسلامي – دار نهضة مصر للطبع والنشر في الفجالة – القاهرة – الطبعة الأولى – ص٥٤.

ملاحظات حول الآراء السابقة في تفسير الندرة :

أولاً: أغفلت تلك الآراء التفرقة الدقيقة بين وفرة مصادر الموارد في مجموعها والتى تستند في الإسلام إلى أصول عقدية، والندرة في السلع والخدمات المستثمرة من تلك الموارد، والتى يتحمل الإنسان مسئوليتها بالتفريط في القيم الإيمانية المنظمة للحياة على النهج الإسلامى أو نتيجة التقصير في الإنتاج أو افتقاد العدالة في التوزيع.

ثانياً: تجاهلت تلك الآراء الأسباب القدرية التي قد تسبب ندرة وقتيه في الموارد على نحو ما هو مشاهد في دورات الكساد الاقتصادي التي لا يزال الكثير من أسبابها يغلفه الغموض.

ثالثاً: من الصعب التسليم التام بمسئولية الإنسان عن الفقر في كل أشكاله، وبرغم تعدد أوجه الظلم الاجتماعى التي قد ترتب أزمة فقط لبعض الطبقات الاجتماعية، إلا أن هناك ظروف قهرية تضع بالإنسان في دائرة الفقر لحكمة يعلمها الله عز وجل وحده ، ودليل ذلك أن أزهى عصور النبوة، شاهد مستويات من الفقر لا دخل لبشر فيها، كما كان الشأن في أهل الصفة ، وقد شرعت الزكاة لمواجهة تلك الظروف، والقول بالمسئولية المطلقة للفقير عن فقره، يغفل أمراً عقدياً هاماً، ذلك أن الله عز وجل هو يقلب الرزق بين عباده كيف يشاء لحكمة يعلمها .. «وأنه هو أغنى وأقنى» .. وفى حديث قدسى «إن من عبادى من إذا أغنيته لصلح حاله وإذا أفقرته لفسد حاله، ومنهم من إذا أفقرته لصلح حاله وإذا أغنيته لفسد حاله».

- لم تتناول تلك الآراء التوجهات العملية في مواجهة أزمات الندرة ، كالأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي ، أو الإجراءات المحققة لإعادة توزيع الدخل القومى .. وغير ذلك .

- لم ترد إشارة هامة في تلك الآراء حول دور التطور التقنى وأثر تقدم البحث العلمى في تقديم الحلول العلمية التي تحد من أزمة بعض الموارد ، كما هو ملاحظ في دراسات الهندسة الوراثية والأبحاث الجينية وغيرها .